

قانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١٣ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٣ "مصلحة المبانى الأميرية" الباب الثانى "مصروفات عامة" اعتمادا إضافيا قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه (عشرون ألف جنيه) لتسوية التجاوز في بعض بنود الباب المذكور .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لهلى وزيرى المالية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر عابدين فى ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٤٦)

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الأشغال العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
محمد القوي أحمد اسماعيل هدى اسماعيل هدى

قانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١٣ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٤ "مصلحة الميكانيكا والكهرباء" الباب الثانى "مصروفات عامة" اعتمادا إضافيا قدره ١٣٤,٠٠٠ جنيه (مائة وأربعة وثلاثون ألف جنيه) لتسوية التجاوزات في بعض بنود الباب المذكور .

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الميزانية العامة .

مادة ٢ - لهلى وزيرى المالية والخارجية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر عابدين فى ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٤٦)

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الخارجية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
أحمد لطفي السيد اسماعيل هدى اسماعيل هدى

قانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٤٦

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .

نحن فاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٥ - ١٩٤٦ القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ٣ "المجالس البلدية والقروية" الباب الثانى "مصروفات عامة" اعتمادا إضافيا قدره ٧,٠٠٠ جنيه (سبعة آلاف جنيه) لسد نفقات أعمال الصيانة بمدينة القى الاسماعيلية وبور توفيق ولمصروفات تنظيم الاسماعيلية

ل يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب نفسه .

مادة ٢ - لهلى وزيرى المالية والصحة العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر عابدين فى ١٢ رجب سنة ١٣٦٥ (١٢ يونيو سنة ١٩٤٦)

فاروق

أمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الصحة العمومية وزير المالية رئيس مجلس وزراء
إليان كبرى اسماعيل هدى اسماعيل هدى